اتفاقية بازل III وأثارها المحتملة على النظام المصرفي الجزائري

أ. نجار حياة

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

جامعة جيجل

المستخلص

يهدف هذا البحث إلى التعرف على اتفاقية بازلIII، وما جاءت به من مقترحات على ضوء الأزمة المالية العالمية. هذه الأزمة التي دفعت البنوك المركزية إلى التفكير جدياً في زيادة رؤوس أموال البنوك لتفادى الأزمات الائتمانية التي تعرضت لها بعض البنوك خلال تلك الأزمة، مما أدى لإفلاسها وضياع أموال المودعين لديها. وتعتبر معايير اتفاقية بازل III درسا مستفادا لتحصين القطاع المصرفي العالمي من الاختلالات والأزمات المالية التي تطال تداعياتها الجوانب المختلفة للاقتصاد العالمي، وتضمن الاتفاق إلزامية احتفاظ البنوك بقدر أكبر من رأس المال كاحتياطي يمكنها من مواجهة أي صدمات دون الحاجة لجهود إنقاذ حكومية هائلة كما حدث في الأزمة الأخيرة. كما أنه من المتوقع أن تكون له آثار سلبية على البنوك.

فيما يخص النظام المصرفي الجزائري يعتبر اتفاق بازلIII فرصة له لتطوير ذاته بعيدا عن التأثيرات السلبية لهذه المقترحات، نظرا لسيطرة البنوك العمومية عليه وانغلاقه عن الأسواق المالية العالمية وقلة تعامله بالابتكارات المالية، فضلا عن فائض السيولة لديه.

Résumé

Cet article vise à définir l'accord de Bâle III et ses propositions énoncées suite à la crise financière mondiale. Cette dernière a incité les banques centrales à prendre au sérieux l'augmentation des capitaux des banques pour être à l'abri des crises de crédits, cause majeure de la faillite de certaines banques et la perte de leurs déposants. Les normes de Bâle III représentent un acquis pour le secteur bancaire mondial permettant son immunité contre les déséquilibres et les crises financières mondiales qui affectent, par leurs répercussions, les divers aspects de l'économie mondiale. L'accord comprenait une détention obligatoire des banques d'un niveau considérable de capital comme réserve pour faire face à d'éventuels chocs sans la nécessité d'efforts gouvernementaux énormes. Cependant, il est prévu que leur application engendre des effets défavorables sur les banques.

Quant au système bancaire algérien, l'accord de Bâle III est une opportunité pour son développement tout en restant en sécurité contre les effets négatifs de ses propositions. Ceci est justifié par la domination du système par les banques publiques, sa fermeture sur les marchés mondiaux ainsi que l'insuffisance des innovations financières et l'excès de liquidité

تمهيد

يكتنف النشاط المصرفي العديد من المخاطر، زادت حدتها في السنوات الأخيرة نتيجة العولمة المتزايدة للأسواق المصرفية والتطور الكبير في حجم وأساليب عمل هذا القطاع، وللتخفيف من حدتها تم الاهتمام بإدارتها في ظل المعايير الدولية. وفي هذا الإطار جاءت اتفاقية بازلI سنة 1988، التي وضعت الحد الأدنى لكفاية رأس المال لمواجهة المخاطر الائتمانية. وبعد سنوات من تطبيقها تم

تعديلها بسبب تعاظم المخاطر وتغير طبيعتها فظهرت اتفاقية بازلII، التي عملت على تحقيق التناسب بين رأس مال البنك وأصوله الخطرة، إضافة لتدعيم دور الجهات الرقابية، وزيادة شفافية السوق. وكان من المتوقع زيادة متانة واستقرار النظام البنكي مع تطبيقها مطلع سنة 2007، إلا أن العالم أصيب بأزمة مالية حادة منذ منتصف هذه السنة الأخيرة؛ وهو ما دفع إلى مراجعة عميقة وشاملة لبنود ومقترحات اتفاقية بازلII لتتولد اتفاقية بازلIII في 12 سبتمبر2010، تحمل مجموعة من المعايير الرقابية الجديدة. ومن المتوقع أن يكون لتطبيقها العديد من الآثار السلبية على النظام البنكي لصرامة مقترحاتها.

تتميز المنظومة البنكية الجزائرية بسيطرة البنوك العمومية عليها، رغم وجود العديد من البنوك الخاصة الأجنبية ذات الحصة السوقية الصغيرة. كما أن عدم تأثرها بشكل مباشر بالصدمة الخارجية للأزمة المالية الدولية، نتيجة محدودية الصفقات المالية الدولية وقلة تعاملها في الابتكارات المالية، لا يعني أنها بعيدة عن المخاطر البنكية بمختلف أنواعها. فلم يكن النظام البنكي الجزائري بمعزل عن معايير الرقابة الدولية وقام بتطبيق اتفاقية بازلI رغم تأخره في ذلك إلى نهاية سنة 1999، في الوقت الذي كان فيه الاتجاه على المستوى الدولي يسير نحو الالتزام باتفاقية الأساسية لاتفاقية بازلII التي لم تطبق بعد في الجزائر. وحاليا من غير المجدي الرجوع إليها، ولابد من المرور لتهيئة الأرضية المناسبة للالتزام باتفاقية بازلIII وهو ما سيشكل تحديا للمنظومة البنكية الجزائرية.

1. **إشكالية الدراسة:** إذا كان النظام البنكي الجزائري لم يطبق بعد اتفاقية بازلII بشكل كلي في الوقت الذي بدأت فيه النظرة الدولية تتجه نحو تطبيق اتفاقية بازلIII، فإننا نتساءل عن الآثار المحتملة لتطبيق هذه الاتفاقية على النظام البنكي الجزائري؟

1.1. **العناصر المتعلقة بإشكالية الدراسة:** تتمثل أهم الأسئلة الفرعية المتعلقة بإشكالية الدراسة في :

- ما هي الركائز الأساسية لاتفاقية بازلII، وما هي أسباب الأزمة المالية المعاصرة على ضوئها؟
- ما هي المستجدات التي جاءت بها بازلIII؟
- ما هو واقع تطبيق البنوك الجزائرية لاتفاقيات بازل؟
- ما هي الآثار المحتملة لتطبيق بازلIII على المنظومة البنكية الجزائرية؟

2.1- **فرضيات الدراسة:** للإجابة عن الإشكالية المدروسة سننطلق من الفرضيات التالية:

- **الفرضية الأولى:** التعديلات التي جاءت بها بازلIII تهدف إلى تعزيز قدرة البنوك على مواجهة الأزمات؛
- **الفرضية الثانية:** إن تطبيق النظام البنكي لاتفاقية بازلIII يشكل تحديا وفرصة له في آن واحد؛
- **الفرضية الثالثة:** إن تطبيق اتفاقية بازلIII لن تكون له انعكاسات بالغة التأثير على النظام المصرفي الجزائري نظرا لخصوصيته.

3.1. **أهداف البحث**: يهدف هذا البحث إلى دراسة النقاط التالية:

- الركائز الأساسية لاتفاقية بازلII وواقع تطبيقها بالبنوك الجزائرية؛
- أسباب الأزمة المالية المعاصرة على ضوء اتفاقية بازلII؛
- التعديلات التي جاءت بها بازلIII؛
- الآثار المحتملة لتطبيق بازلIII على البنوك الجزائرية.

4.1. **أهمية البحث**: تكمن أهمية هذا البحث في محاولة معرفة واقع تطبيق النظام البنكي الجزائري لمعايير الرقابة الدولية، والوقوف على الآثار المحتملة لتطبيق بازلIII على البنوك الجزائرية.

5.1. **حدود الدراسة**: اقتصرت دراستنا على الآثار المحتملة لتطبيق بازلIII على النظام البنكي الجزائري، أما الحدود الزمنية للدراسة فاختلفت حسب ما توفر لنا من معطيات.

6.1. **مصادر المعطيات**: المعطيات الموظفة في هذا البحث، تم تجميعها من التقارير السنوية لبعض البنوك العاملة في الجزائر، إضافة للتقارير السنوية لبنك الجزائر.

7.1. **منهجية الدراسة**: للإجابة على الإشكالية المطروحة استخدمنا المنهج الوصفي لعرض الخلفية النظرية للموضوع المدروس والمنهج التحليلي لمعالجة المعطيات الرقمية الواردة فيه. وقسمنا الدراسة للمحاور التالية:

المحور الأول- أسباب الأزمة المالية المعاصرة على ضوء اتفاقية بازلII

جاءت اتفاقية بازل **II** كمحاولة لمعالجة أوجه القصور التي ظهرت في تطبيق بازل I، وبعد وقت قصير من تطبيقها أصيب العالم بأسوأ أزمة مالية منذ سنة 1929؛ فوجهت لها أصابع الاتهام في إحداثها. وقبل التعرف عن مدى مسؤوليتها في هذا لا بد من التطرق لأهم ركائزها.

1.1. **الركائز الأساسية لاتفاقية** بازلII: تستند اتفاقية بازلII إلى ثلاث دعائم رئيسية، تتمثل في:

1.1.1. **الدعامة الأولى**: و تتمثل في تحديد متطلبات الحد الأدنى لِرأس مال البنوك وذلك بالنسبة لكل من مخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية. وأصبحت نسبة كفاية رأس المال حسب بازلII تحسب كما يلي[1]:

$$\text{نسبة كفاية رأس المال حسب بازلII} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{محاطر الائتمان + مخاطر السوق + مخاطر التشغيل}} \geq 8\%$$

والحد الأدنى لكفاية رأس المال بقي نفسه وهو8٪، كما أن مفهوم رأس المال لم يتغير مقارنة ببازلI، حيث يتكون من ثلاث شرائح هي:

أ. الشريحة الأولى: وهي رأس المال الأساسي وهو رأس المال، والاحتياطات المعلنة، والأرباح المحتجزة؛

ب. الشريحة الثانية: وهي رأس المال التكميلي وهي الاحتياطات غير المعلنة، واحتياطات إعادة التقويم؛

ت. الشريحة الثالثة: وهي القروض المساندة المصدرة في شكل سندات تفوق مدة استحقاقها 05 سنوات...الخ.

وتم توسيع مفهوم المخاطر لتضم:

أ. المخاطر الائتمانية: تم إدخال تعديلات جذرية مست معاملات ترجيح المخاطر، فلم تعد الأوزان تعطى حسب الطبيعة القانونية للمقترض، بل حسب نوعية القرض في حد ذاته. فالأوزان مرتبطة بدرجة التصنيف الممنوحة للديون من قبل مؤسسات التصنيف العالمية. واقترحت ثلاثة أساليب لحساب الحد الأدنى لرأس المال المرتبط بالمخاطر الائتمانية وهي[2]:

– الأسلوب المعياري: يعطي أوزان معينة لأصول البنوك بناءً على التنقيط المعطى لها من مؤسسات التقييم؛

– أسلوب التقييم الداخلي الأساسي: يقدر البنك مخاطرة بنفسه بناءً على كفاءاته البشرية والفنية؛

– أسلوب التقييم الداخلي المتقدم: يقدر البنك مخاطره بناءً على قاعدة بيانات كبيرة وباستخدام برامج متطورة.

كما حددت الاتفاقية حوافز للبنوك التي تستخدم إدارة جيدة لمخاطر الائتمان باعتماد أسلوب التقييم الداخلي، شرط امتلاكها لأنظمة رقابية فعالة وكفاءة كبيرة في جمع البيانات والمعلومات.

ب. مخاطر السوق: لم يحدث تغيير جوهري في كيفية حساب المتطلبات الرأسمالية لمواجهتها، ولكنها سمحت للبنوك بوضع نماذج داخلية لتحديدها، وأعطتها حرية اختيار مناهج مبسطة أو أكثر تعقيدا في هذا التحديد حسب حجم البنوك وقدرتها على التعامل مع تلك المخاطر.

ت. المخاطر التشغيلية: اهتمت بازلII بالمخاطر التشغيلية، فحددت ثلاثة أساليب لاحتساب متطلباتها الرأسمالية وهي:

– أسلوب المؤشر الأساسي: يقوم على أساس ضرب متوسط الدخل العادي الإجمالي للثلاث سنوات الأخيرة من فترة التقدير في معامل حدد بـ15 %؛

– الأسلوب المعياري: يقوم البنك بتقسيم نشاطه إلى 08 مجموعات معاملاتها بين 12% و 18% وتضرب في متوسط الدخل العادي الإجمالي المحصل عليه من كل نشاط لآخر ثلاث سنوات قبل فترة التقدير؛

– أسلوب القياس المتقدم: يستخدم البنك معطياته التاريخية حول خسائر المخاطر التشغيلية، وباستخدام نماذج رياضية وبرمجيات يمكنه تقديرها لفترات مقبلة.

اتفاقية بازلII عملت على إعطاء مفهوم أوسع وشامل للمخاطر التي تتعرض لها البنوك، وذلك يعني المزيد من المتطلبات الرأسمالية لمواجهتها، وتركت لها الحرية في اختيار طريقة تقييمها.

2.1.1. **الدعامة الثانية:** تتمثل في الرقابة الإشرافية، وتهدف إلى خلق نوع من التناسق بين المخاطر التي يواجهها بنك معين وحجم أمواله الخاصة، والتأكيد على أن الإشراف على البنك ليس مجرد التزام بعدة معدلات كمية، ولكنه يتضمن أيضا القيام بتقديرات نوعية حول كفاءة إدارته وقوة أنظمته. ترتكز هذه الدعامة على أربعة مبادئ أساسية هي[3]:

– امتلاك البنوك أساليب لتقييم الكفاية الكلية لرأس المال وفقا لحجم مخاطرها والحفاظ على مستوياتها المطلوبة؛

– الجهة الرقابية ملزمة بمراجعة أساليب تقييم كفاية رأس المال لدى البنوك واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة؛

– إلزام البنوك بالاحتفاظ بزيادة في رأس المال عن الحد المطلوب وامتلاكها القدرة على تجسيد هذا الإلزام؛

– تدخل الجهة الرقابية في وقت مبكر لمنع انخفاض رأس المال عن المستوى المطلوب.

والغرض الأساسي لهذه الدعامة هو الحرص على الثقة في البنك، لأن اهتزازها ستكون له آثار وخيمة عليه وعلى النظام المصرفي والاقتصاد ككل.

3.1.1. **الدعامة الثالثة:** وهي انضباط السوق، حيث طورت الاتفاقية مجموعة من متطلبات الإفصاح التي تلزم المشاركين في السوق المصرفية بتقديم المعلومات الرئيسية الخاصة بمخاطرها الكلية، ومستوى رأس المال المطلوب لتغطيتها. والهدف الرئيسي لهذه الدعامة هو حث البنوك على ممارسة نشاطاتها بشكل سليم وفي ظل التأكد.

مما سبق، نستنتج أن بازل II بدعائمها الثلاثة لها انعكاسات هامة على إدارة البنوك ونظم عملها، وتحمل العديد من الايجابيات يمكن إيرادها فيما يلي:

أ. تحمل نظرة متكاملة للمخاطر: لم تقتصر على مخاطر الائتمان والسوق وإنما امتدت إلى مخاطر التشغيل، والتعامل مع المخاطر لا يقتصر على مجرد توفير حد أدنى من رأس المال بل يتطلب مراعاة منظومة كاملة من مبادئ الإدارة السليمة للبنك والتحقق من الوفاء بها[4]؛

ب. حساسية أكبر للسوق في تقدير المخاطر: غلب على تقدير المخاطر في اتفاق بازلI التقدير التحكمي الأقرب إلى التقدير الإداري أو التنظيمي، وجاء اتفاق بازلII لإضفاء المزيد من الاحتكام لتقدير السوق لهذه المخاطر فالبنوك من خلال تعاملها المستمر في الأسواق أقدر على تحديد المخاطر المرتبطة بنشاطها.

ت. إلغاء التمييز مع زيادة المرونة: إذا كان اتفاق بازلI يميز بين مجموعتين من الدول من حيث مستلزمات رأس المال، فإن اتفاقية بازلII استندت بدرجة أكبر إلى تقدير السوق للمخاطر. كما وفرت مزيدا من المرونة أمام البنوك في تطبيقها لمعايير كفاية رأس المال فيما يتعلق بكيفية قياس المخاطر، ما يجعلها تختار الطرق الأقرب إلى ظروفها.

بشكل عام فإن اتفاقية بازلII تشكل في مضمونها قاعدة صلبة لحساب رأس المال القانوني للبنوك، وتطوير ممارسات الوظيفة المصرفية. ورغم أهمية ما جاءت به هذه الاتفاقية، إلا أن هذا لم يمنع من وقوع أزمة مالية عالمية منذ سنة 2007، نتج عنها تعثر الديون بشكل واسع مما عرض المستثمرين والمودعين لخسائر كبيرة.

2.1. **أسباب الأزمة المالية على ضوء اتفاقية** بازل II: إن حدوث الأزمة بعد فترة قصيرة من تطبيق بازلII في الدول المتقدمة جعل هذه الاتفاقية على المحك كونها جاءت لتعزّز صلابة النظام المصرفي. وهو ما عجل بمراجعة عميقة وشاملة للأنظمة والتشريعات المالية والمصرفية. ويمكن إيراد أهم أسباب نشوء هذه الأزمة اعتمادا على بازلII فيما يلي:

1.2.1. **نقص رؤوس الأموال الملائمة:** كشفت الأزمة المالية العالمية أن البنوك في مختلف دول العالم لا تتوفر على المستوى الكافي من الأموال الخاصة ذات النوعية الجيدة لتغطية المخاطر التي يكتنفها العمل المصرفي، والمقصود بها هي الشريحة الأولى بالتحديد التي تعتبر صغيرة جدا مقارنة مع حجم المخاطر الكبيرة التي تتعرض لها البنوك. ويعود السبب في هذا إلى الصعوبات التي وجدتها البنوك في تكوين النواة الصلبة (La composante dure) أو ما يطلق عليه المكون الرئيسي لشريحة الأموال الخاصة القاعدية في الوقت الحرج للأزمة؛

2.2.1. **عدم كفاية شفافية السوق:** بينت الأزمة أن هناك نقصا في شفافية السوق نتيجة عدم كفاية مستوى الإفصاح المصرفي، مما عقّد من عملية تقييم الأموال الخاصة ومقارنتها من بنك إلى آخر[5] ، كما أن مؤسسات تقييم المخاطر قد عملت على تضليل المستثمرين من خلال منح تقييم عالي لمحافظ مالية تحتوي على أصول عالية المخاطر. وهو ما يعني أن هذه المؤسسات قد كانت تسعى بالدرجة الأولى إلى خدمة مصالحها الخاصة دون النظر لانعكاسات المعلومات المغلوطة على النظام المصرفي والاقتصاد [(6)]؛

3.2.1. **إهمال بعض أنواع المخاطر**: رغم أن اتفاقية بازلII قد جاءت بمفهوم موسع للمخاطر المصرفية، إلا أن هناك العديد من المخاطر أهملتها وساهمت بشكل كبير في إحداث الأزمة؛ ومنها مخاطر المحافظ المالية للتفاوض، المخاطر الكبرى المرتبطة بالعمليات على المشتقات والتي شكلت نسبة هامة من نشاط البنوك نظرا للتطور الكبير الذي عرفته السوق المالية في السنوات الأخيرة، واستعمال المشتقات كوسيلة لإدارة المخاطر[7]؛

4.2.1. **نقص في سيولة البنوك**: لقد كان من نتائج تسابق البنوك في الدول المتقدمة لتوظيف أموالها من أجل تعظيم أرباحها واستغلال فترة رواج السوق هو إهمالها لقضية السيولة، وهو ما كان له انعكاسًا سلبيّا عليها إذ لم تتمكن من الإيفاء بطلبات عملائها بمجرد ظهور بوادر الأزمة والتي نتج عنها تهافت المودعين على سحب أموالهم من البنوك؛

5.2.1. **المبالغة في عمليات التوريق المعقدة**: حيث عمدت الكثير من البنوك إلى تخفيض متطلبات رأس المال من خلال التوريق وإعادة التوريق للأصول ونقلها من داخل الميزانية إلى خارجها، مظهرة بذلك معدل كفاية رأس المال أعلى من الواقع. علما أن التوريق هو عملية تتضمن تحويل ديون ضعيفة السيولة إلى سندات يتم تداولها في السوق. وقد بالغت البنوك في الدول المتقدمة بشكل كبير في هذه العملية، ففي سنة 2007 م بلغت هذه الديون 10000 مليار دولار أمرًيكي في سوق التداول الأمريكي وهي تمثل 40 % منه، بينما كانت قيمة السندات التي أصدرتها المؤسسات 5800 مليار دولار أمريكي[8]. وبالتالي فالابتكارات المالية كان لها دور بارز في إحداث الأزمة العالمية المعاصرة؛

6.2.1. **الإفراط في المديونية**: لجأت البنوك إلى بناء مديونية مفرطة داخل وخارج الميزانية وهذا من أجل التعظيم من أثر الرفع المالي وزيادة مردوديتها[9]، وقد ترافق ذلك مع تآكل تدريجي لمستوى ونوعية قاعدة رأس المال.

مما سبق يمكن القول أن اتفاقية بازلII قد كان لها دور كبير في إحداث الأزمة المالية؛ وذلك إما نتيجة جوانب أهملتها وكانت بمثابة ثغرات استغلتها البنوك للتهرب من متطلبات الرقابة، أو نتيجة القصور في تطبيق ما جاءت به هذه الاتفاقية. ولهذا تولدت الحاجة إلى ضرورة إحداث إصلاح يمس خاصة قواعد ومعايير العمل المصرفي، والعمل وفق معايير دولية جديدة من شأنها أن تعزز صلابة البنوك في مواجهة المخاطر وتحمل الصدمات، وهو ما تجسد في اتفاقية بازلIII، رغم أن اتفاقية بازلII لم يعمم تطبيقها بعد في كافة البنوك في العالم.

المحور الثاني- أهم المقترحات التمهيدية لاتفاقية بازلIII وآثارها المتوقعة

تولدت اتفاقية إصلاحية تحت عنوان مقررات بازلIII في الثاني عشر من شهر سبتمبر 2010، تضم مجموعة من الإجراءات والمعايير الجديدة التي تم استنباطها من الدروس المستخلصة من الأزمة المالية العالمية الحالية. وسيتم تطبيقها بالتدريج على أفق زمني يمتد حتى بداية سنة 2019م. وسنحاول في هذا الإطار التعرف على أهم هذه المقترحات:

1.2. **المتطلبات الدنيا لرأس المال وفق اتفاقية** بازلIII: وفقا للنصوص التي صدرت من طرف لجنة بازل، والتي تعتبر المرجعية الرئيسية لهذه الاتفاقية[10]، فإن أهم المستجدات التي جاءت بها فيما يخص المتطلبات الدنيا لرأس المال هي:

1.1.2. **رفع كمية ونوعية الأموال الخاصة**: نصت مقررات بازلIII على رفع وتحسين نوعية الأموال الخاصة في البنوك؛ وذلك لتعزيز قدرتها على امتصاص الخسائر والتحكم في التسيير في فترات الضغط، ولهذا تم إدخال تغييرات جوهرية على تعريف رؤوس الأموال الخاصة[11]:

$$\text{نسبة كفاية رأس المال حسب بازلIII} = \frac{\text{الأموال الخاصة الصافية}}{\text{مخاطر الائتمان + مخاطر السوق + مخاطر التشغيل}} \geq 8\%$$

وفقا لنصوص الاتفاقية فإن الأموال الخاصة الصافية تتكون من:

- **الشريحة1**: وهي قيمة الأسهم العادية والأرباح غير الموزعة، وتعتبر النواة الصلبة للبنك. كما تتكون الشريحة1، من أية حقوق ملكية أخرى كالاحتياطات المعلنة، إضافة إلى أية أدوات مالية أخرى تستوفي شروط تصنيفها في هذه الشريحة وسميت بالشريحة1 الإضافية. ويتم الرفع التدريجي لما تمثله النواة الصلبة من قيمة المخاطر من 2% حاليا إلى حدود 4.5% مع بداية سنة 2015. أما ما تمثله الشريحة 1 الإضافية من قيمة الأصول المرجحة بأوزان المخاطر فسوف تنتقل من 2% سنة 2012 إلى 1 % سنة 2013 ثم 1.5% سنة 2014 لتبقى عند هذا المستوى كما هو مبين في الجدول01. ووفقا لنصوص الاتفاقية فإن الشريحة 1 يتم حذف بعض العناصر منها، كشهرة المحل وبعض المساهمات في رؤوس أموال البنوك والمؤسسات المالية الأخرى...الخ[12]. والاتفاقية تحاول الوصول إلى رأس المال الفعلي الذي يمكن البنك من مواجهة الأزمات ويظهر الكفاية الفعلية لرأس المال. وبغرض مساعدة البنوك في إعادة تشكيل قواعدها الرأسمالية فقد راعت مبدأ التدرج في نسبة الاقتطاعات، حيث تبدأ من 20% سنة 2014 لتصل إلى 100% سنة 2018.

- **الشريحة 2**: وتسمى بالأموال الخاصة المكملة، وتضم احتياطيات إعادة التقييم والمخصصات العامة لخسائر الديون...الخ، وبشكل عام تحوي مختلف الأدوات المستعملة لجلب الديون ورأس المال المستوفاة للشروط المنصوص عليها في اتفاقية بازلIII. أما ما تمثله هذه الشريحة من قيمة الأصول مرجحة بأوزان المخاطر فسوف تنخفض بشكل تدريجي حتى تستقر عند 2% ابتداء من سنة 2015.

الجدول 01: تطور نسبة النواة الصلبة والشريحة 1 من قيمة الأصول المرجحة بأوزان المخاطر

الوحدة: ٪

البيان	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
نسبة النواة الصلبة	2	3.5	4	4.5	4.5	4.5	4.5	4.5
نسبة الشريحة 1 الإضافية	2	1	1.5	1.5	1.5	1.5	1.5	1.5
نسبة الشريحة 1	4	4.5	5.5	6	6	6	6	6
نسبة الشريحة 2	4	3.5	3	2	2	2	2	2
كفاية رأس المال الكلية	8	8	8	8	8	8	8	8
نسبة الاقتطاعات من الشريحة 1	-	-	20	40	60	80	100	100

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماد على ما ورد في نصوص الاتفاقية.

خلاصة القول، بازل III قد ألغت الشريحة الثالثة لرأس المال التي كانت موجودة في بازلII، كما وضعت قواعد أكثر صرامة في تعريف الأموال الخاصة، وعملت على زيادة جودتها من خلال رفع نسبة النواة الصلبة.

2.1.2. **تدعيم الصلابة المالية للبنوك**: عملت اتفاقية بازلIII على تعزيز الصلابة المالية للبنوك، من خلال ما يلي:

أ. زيادة قدرة البنوك على امتصاص الصدمات عند التعسر: إذا قام البنك بإصدار أدوات مالية بغرض تدعيم الشريحة الأولى أو الثانية فيجب أن تكون طبقا للحد الأدنى للمتطلبات الرأسمالية أو تزيد عنها، وذلك باحترام الشروط المنصوص عليها في هذه الاتفاقية والتي تؤهل الأداة المالية المعنية لتكون ضمن إحدى شرائح رأس المال؛

ب. تكوين البنوك لهامش حماية لرأس المال: عند تحقيق أرباح يقتطع البنك منها ما نسبته 2.5 % من الأصول المرجحة بأوزان المخاطر لتدعيم رأسماله لمواجهة الخسائر المحتملة، يبدأ هذا الاقتطاع سنة 2016 ويتم رفع النسبة حتى 4.5% سنة 2019 وعندها تصبح الأموال الخاصة تشكل نسبة 7% من إجمالي متطلبات رأس المال [13]. والتدرج في الاقتطاع غرضه تخفيف العبء المالي على البنوك.

ت. تكوين هامش حماية من التقلبات الدورية: لم تغفل بازل III أهمية البيئة الكلية لنشاط البنوك، فالتقلبات في البيئة الكلية تكون لها انعكاسات مباشرة عليها؛ ولهذا فرضت تكوين مخصص لهذه

التقلبات يتراوح ما بين 0 و2.5 %، غير أنها تركت حرية تحديد نسبته للسلطات الرقابية المحلية لتختار ما يناسب ظروف بيئتها الكلية[14].

2.2. **توسيع و تعزيز تغطية المخاطر**: تمثلت أهم التعديلات التي جاءت بها بازلIII في جانب المخاطر فيما يلي:

1.2.2. **توسيع مفهوم المخاطر**: عملت اتفاقية بازلIII على مراجعة بعض القضايا المتعلقة بالمخاطر ومنها:

أ. تحاول الاتفاقية الأخذ بعين الاعتبار لكل المخاطر المادية التي يمكن أن تلحق بالبنك أثناء أداء نشاطه بما فيها مخاطر الأطراف المقابلة في عقود المشتقات. وقد بينت كيفية حسابها، وخصصت جزء من رأس المال لتغطيتها، وربطت ذلك بتعديل التقييم الائتماني عند حدوث انخفاض في الملاءة الائتمانية للطرف المقابل[15]؛

ب. خصصت بازلIII جزء من رأس المال لتغطية المخاطر الناجمة عن عمليات التوريق والتوريق المعقد، بعدما أهملتها بازلII [16]، وذلك يتطلب من البنوك اهتماما أكبر بإجراء تحليلات أكثر صرامة على الائتمان، والجدول التالي يبين النسب التي تم تخصيصها من رأس المال لتغطية مخاطر السندات بما فيها التوريق الذي أضافته بازلIII [17]:

الجدول02: نسبة المتطلبات الرأسمالية للسندات الوحدة: %

تنقيط السندات	فترة الاستحقاق المتبقية	الجهات السيادية	جهات أخرى	انكشاف التوريق
AAAإلى -AA ؛ A-1	≥ 1سنة	0.5	1	2
	1< سنة < 5سنوات	2	4	8
	≥ 5 سنوات	4	8	16
BBB- إلىA +؛ A-2 ؛ A-3؛ P-3	≥ 1سنة	1	2	4
	1< سنة < 5سنوات	3	6	12
	≥ 5 سنوات	6	12	24

المصدر: Basel Committee on banking Supervision. banking systems more resilient banks and regulatory framework for Basel III: A global p.45. December 2010, (rev June 2011), www.bis.org.

إن نسبة رأس المال المخصصة لتغطية مخاطر السندات تتناسب بشكل عكسي مع تنقيط الأصل، فكلما تراجع التصنيف المعطى للسند ارتفعت نسبة متطلباته من رأس المال. أما متطلبات تغطية استثمارات التوريق فهي مرتفعة جدا مقارنة مع الجهات السيادية ومتطلبات الجهات الأخرى؛ وهذا يدل على أن التعامل في التوريق محفوف بمخاطر مرتفعة جدا.

ت. اختبارات الضغط: ألزمت بازلIII البنوك بوضع برنامج شامل لاختبار ضغط خطر الطرف المقابل، باستخدام تقنيات مختلفة لتقييم قدرته على مواجهة الانكشاف في ظل أوضاع وظروف عمل صعبة. وقياس أثر مثل هذا الانكشاف على مجموعة المؤشرات المالية للبنك وخاصة مدى كفاية رأس المال والربحية [18]. و يتوجب على البنك الأخذ بعين الاعتبار مختلف التعاملات والتعرض لجميع أشكال مخاطر الطرف المقابل في الأسواق المالية، ويجرى على مجال زمني يسمح بكشف مدى تحمل البنوك لأية صدمات محتملة[19].

2.2.2. **إدخال نسبة الرافعة المالية:** كان للتوسع في منح الائتمان قبيل الأزمة المالية الأثر الكبير في إفلاس البنوك بسبب عدم كفاية الأموال الخاصة لامتصاص الخسائر، حيث عمدت البنوك التي تتبع أسلوب التقييم الداخلي للمخاطر إلى منح أوزان ترجيحية صغيرة لتوظيفاتها من أجل زيادة أثر الرفع المالي [20]. ولهذا عملت بازلIII على إدخال ما يسمى بالرافعة المالية، لكبح جماح التوسع في القروض المصرفية. حيث تم فرض نسبة اختيارية قدرها 3% من الشريحة الأولى لرأس المال، على أن يتم حسابها من أصول الميزانية وخارج الميزانية دون أوزان ترجيحية[21]؛

3.2.2. **تعزيز سيولة البنوك:** لقد كان لنقص السيولة لدى البنوك إبان الأزمة المالية الأخيرة الأثر البالغ في نشر الهلع ما بين المستثمرين والمودعين؛ ومن الواضح أن لجنة بازل ترغب في بلورة معيار عالمي للسيولة، وتقترح اعتماد نسبتين، للسيولة هما:

نسبة السيولة قصيرة الأجل(LCR) : **أو ما يطلق عليها نسبة تغطية السيولة، والتي تتطلب من البنوك الاحتفاظ بأصول ذات درجة سيولة عالية لتغطية التدفق النقدي لديها حتى30 يوماً. وتحسب كما يلي**[22]:

$$\text{نسبة السيولة قصيرة الأجل} = \frac{\text{الأصول السائلة عالية الجودة}}{\text{صافي التدفقات النقدية الصافية خلال 30 يوم}} \geq 100\%$$

وقد عرفت الاتفاقية بشكل مفصل الأصول السائلة وصافي التدفقات النقدية المتوقعة خلال 30 يوم المقبلة. فالأصول السائلة ذات النوعية الرفيعة، تم تقسيمها إلى مستويين:

- **المستوى 1**: ويضم النقد واحتياطيات البنوك لدى البنك المركزي؛ الأوراق المالية القابلة للتبادل والتي تمثل ديون أو انها مضمونة من قبل جهات سيادية أو من قبل البنك المركزي، الحكومات غير المركزية، بنك التسويات الدولية، صندوق النقد الدولي... الخ [23]؛

- **المستوى2**: اعتبرت اتفاقية بازلIII بعض الأصول الأخرى ذات سيولة معتبرة، شرط أن لا تزيد نسبتها عن 40 % من الأصول السائلة، وتتكون من الأوراق المالية القابلة للتبادل التي تمثل ديون أو أنها مضمونة من قبل جهات سيادية أو من قبل البنك المركزي، الحكومات غير المركزية، بنك التسويات الدولية، صندوق النقد الدولي... الخ. أما صافي التدفقات النقدية فتحسب من خلال

التدفقات النقدية الداخلة والخارجة المتوقعة خلال 30 يوم المقبلة [24]. ومراقبة هذه النسبة يسمح للبنك باتخاذ إجراءات تصحيحية في حال ما إذا كانت هناك بوادر عسر السيولة.

ب. نسبة السيولة طويلة الأجل (*NSFR*) : تهدف إلى توفير موارد مستقرة تضمن لأي بنك مواصلة نشاطه بشكل سليم لمدة سنة في فترات ضغط قد تمتد في المستقبل؛ نتيجة تراجع في الربحية والأداء، أو تراجع تنقيط قروض أو أوراق البنك أو الأطراف المقابلة في عقود المشتقات، أو نتيجة أي حادث قد يؤثر سلبا على نشاط البنك وأصوله [25]. وتحسب كما يلي:

$$\text{نسبة السيولة طويلة الأجل} = \frac{\text{الموارد المستقرة المتاحة لسنة}}{\text{الحاجة للتمويل المستقر لسنة}} > 100\%$$

وتتمثل الموارد المستقرة في رأس المال الخاص والأسهم الممتازة و باقي الخصوم التي تكون مدتها الفعلية سنة أو أكبر..الخ. أما الحاجة للتمويل فهي مجموع قيمة الأصول الممولة من قبل البنك، كل أصل يرجح بمعامل معين والمجموع يضاف إلى الحاجة للتمويل للعناصر خارج الميزانية التي ترجح بمعاملات معينة [26]. إضافة لهذه الأدوات الكمية لقياس السيولة فقد أشارت الوثيقة إلى طرق أخرى لرصد مخاطر السيولة كمراقبة تواريخ استحقاق التوظيفات والتمويل وتركيز التمويل...الخ [27].

3.2. **إدارة ومراقبة المخاطر**: أما فيما يخص إدارة المخاطر والرقابة عليها، فقد تضمنت مقترحات بازلIII ضرورة تحسينها من خلال إدراج تعديلات مست على وجه الخصوص مبادئ عملية المراجعة الرقابية المنصوص عليها في الدعامة الثانية من مقررات بازلII، وذلك بهدف معالجة الأخطاء المسجلة في ممارسات إدارة المخاطر بالبنوك والتي تم اكتشافها خلال الأزمة المالية العالمية الأخيرة.

4.2. **انضباط السوق**: ألزمت اللجنة البنوك في إطار توصياتها الجديدة، بضرورة الإفصاح عن كل العناصر المكونة للأموال الخاصة القانونية والتخفيضات المطبقة. كما تنشر في مواقعها عبر شبكة الإنترنت كل الخصائص التعاقدية للأدوات التي تدخل في تكوين الأموال الخاصة القانونية. كما أعدت اللجنة اقتراح يرمي إلى إلزام البنوك بالإفصاح عن معلومات واضحة ودقيقة في الوقت المناسب، حول ممارسات التعويضات والمكافآت، بما يسمح للمتعاملين في السوق بإجراء تقييم دقيق وملائم لممارسات البنوك.

مما تقدم، نستنتج أن مقترحات بازل III جاءت لتعزيز الصلابة المالية للنظام المصرفي ورفع أدائه بما يضمن مواجهته للأزمات، كما تشدد الرقابة عليه لزيادة مستوى إفصاحه وشفافيته، غير أن تطبيقها يتوقع أن تكون له آثار سلبية على البنوك.

5.2. **الآثار المتوقعة لتطبيق** بازلIII: تحمل هذه الاتفاقية العديد من التحديات والصعاب للبنوك، يمكن إجمالها فيما يلي:

أ. رغم أن نصوص الاتفاقية غير نهائية وقابلة للتغيير حتى نهاية سنة 2018، إلا أنها تحمل الكثير من التعقيد في كيفية تطبيقها أو في طبيعة التعديلات في حد ذاتها. و لهذا فالبنوك، وخاصة التي لم تطبق اتفاقية بازلII، ستجد صعوبة في استيعابها والتعود عليها. وعليه ستكون هناك مسؤولية إضافية عليها في عقد دورات تدريبية؛

ب. التعريف الجديد لرأس المال ورفع ترجيح بعض أنواع المخاطر وإدراج مخاطر جديدة، سيعمل على تخفيض نسبة كفاية رأس المال، وهو ما يجعل البنوك تبحث عن مصادر جديدة لرأس المال، بالاقتطاع من الأرباح، أو عدم توزيعها أصلا، وبالتالي تنخفض ربحية السهم مما ينعكس سلبا على قيمة أسهم البنك في الأسواق المالية [28]. ومن جهة أخرى قد لا يكون السهم المصدر مرغوبا فيه من قبل المستثمرين إذا كان البنك لا يحقق أرباحا أو لا يوزعها، وبالتالي ستجد البنوك صعوبات في تدبر رأس المال [29]؛

ت. الالتزام بمعايير السيولة الجديدة سيجعل البنوك تحتفظ بمخزون إضافي من الأصول عالية السيولة، ما يعني انخفاض توظيفاتها. كما أن الخوف من حدوث أزمات سيولة في المستقبل يجعلها تركز على الاستثمارات قصيرة الأجل والمضمونة العائد كالأوراق المالية الحكومية والديون الخاصة التي يكون تنقيطها الائتماني جيدا [30]؛

ث. الالتزام بالرافعة المالية المفروضة سيؤدي إلى تراجع نسبة الإقراض في البنوك، ما يؤثر سلبا على ربحيتها ويحرم النشاط الاقتصادي من التمويل. كما أنها ستسعى لتعويض تراجع نشاط الإقراض برفع معدل الفائدة، وبالتالي يبحث العملاء عن مصادر تمويل أخرى كالأسواق المالية [31]؛

ج. الحد من تعاملات البنوك فيما بينها للتقليل من انتقال الأزمات، كما يتراجع تعاملها بالمشتقات في الأسواق المالية المنظمة وغير المنظمة، وعمليات التوريق وإعادة التوريق وذلك للقيود التي فرضت على نشاطها في هذه المجالات.

إن مقترحات بازلIII تحمل العديد من الجوانب الإيجابية للنظام المصرفي، وفي نفس الوقت تشكل تحديا كبيرا للبنوك التي لم يسبق لها تطبيق اتفاقية بازلII، وهو ما يعني أن النظام المصرفي الجزائري سيكون في مواجهة تحدي هذه الاتفاقية.

المحور الثالث. واقع تطبيق النظام المصرفي الجزائري لاتفاقيات بازل

قبل الخوض في الآثار المتوقعة لاتفاقية بازلIII على النظام المصرفي الجزائري، لابد من الوقوف عند خصائصه، ثم نعرج على واقع تطبيقه لاتفاقيات بازل المختلفة.

1.3. **خصائص المنظومة المصرفية الجزائرية**: ورثت الجزائر مجموعة من البنوك الأجنبية بعد الاستقلال تمّ تأميمها منتصف الستينات من القرن الماضي وأقيم مكانها منظومة مصرفية وطنية برؤوس أموال عمومية، خضعت لمجموعة من الإصلاحات بدءً من إصلاح سنة 1971 الذي حولها إلى أداة في يد الخزينة لتوفير التمويل للتنمية. غير أن التراجع الخطير لأسعار النفط سنة 1986 وضعت النظام المصرفي الجزائري على المحك، حيث تم الشروع في إصلاحات جزئية سنة 1986 و1988. ومع التحول إلى اقتصاد السوق تم إصدار قانون النقد والقرض سنة 1990، الذي عزَّز من استقلالية النظام المصرفي الجزائري، وقد خضع لتعديلات عدة أهمها تعديل سنة 2003 [32].

وعموما يتميَّز النظام المصرفي الجزائري في الفترة الحالية بما يلي:

أ. يتكون النظام المصرفي الجزائري من ستة بنوك تجارية عمومية وأربعة عشرة بنكا أجنبيا خاصا ومختلطا، وهذا حسب آخر الإحصائيات الصادرة عن بنك الجزائر. تسيطر البنوك العمومية على نسبة كبيرة من الودائع والتمويل نتيجة تعاملها مع المؤسسات الاقتصادية العامة، ونقص الثقة في البنوك الخاصة وقلة إمكانياتها؛

الجدول03: تطور حجم الودائع الكلية والقروض في الجزائر ونصيب البنوك العمومية منها

الوحدة: مليار دج

السنة	الودائع الكلية	حصة البنوك العمومية %	القروض الكلية	حصة البنوك العمومية %
2005	2960.57	93.3	1778.92	92.58
2006	3516.53	92.9	1904.10	90.68
2007	4517.30	93.1	2203.7	84.46
2008	5161.80	92.2	2614.10	87.48
2009	5146.70	90.0	3085.10	87.91
2010	5287.96	89.93	3268.09	87.29
2011	6733	89.1	3724.7	85.7

المصدر: التقارير السنوية لبنك الجزائر 2005-2010.

ب. رغم سيطرة البنوك العمومية إلا أنها ما زالت بنوك محلية النشاط نتيجة ضعف إمكانياتها، وهذا الانغلاق جنب الجزائر التأثر المباشر بالأزمة المالية الأخيرة[33]. كما أنه نظام غير جاذب للموارد الأجنبية نتيجة تخلف السوق المالي؛

ت. البنوك الجزائرية بعيدة عن نمط البنوك الشاملة، فهي بنوك تجارية تتميز بمحدودية منتجاتها وقلة تعاملها في المنتجات المالية المبتكرة كالمشتقات والتوريق وهو ما جعلها في منأى عن الأزمة المالية. إضافة لهذا فإن مستوى الخدمات المقدمة فيها، وخاصة العمومية، يتميز بالضعف، وهو ما يتطلب منها بذل جهود إضافية لكسب ثقة العملاء وتطوير جوانب العمل المصرفي[34]؛

ث. لا نجد أثرا للبنوك الجزائرية في الفترة الحالية في أهم الترتيبات التي تقوم بها بعض الهيئات على المستوى العالمي، اعتمادا على متغيرات كحجم الأصول أو الودائع...الخ [35]. أما إقليميا فنجد بعض البنوك العمومية الجزائرية تحتل مراتب مقبولة، كبنك الجزائر الخارجي والبنك الوطني الجزائري؛

ج. تراجع مستويات تنافسية النظام المصرفي والسوق المالي ككل في الجزائر كما يبينه الجدول04، وهو ما يؤكد أن المنظومة المصرفية الجزائرية تعتبر من أهم العوامل المعرقلة للتطور في الجزائر، إضافة لغياب هيئة تنقيط محلية بالشكل الذي يمكنها من تقييم جدارتها الائتمانية وجدارة عملائها.

الجدول04: مؤشر تنافسية تطور السوق المالي في الجزائر

السنة	مؤشر التنافسية الكلية	مؤشر تنافسية تطور السوق المالي	العدد الإجمالي للدول المرتبة
2013/2012	110	142	144
2012/2011	87	137	142
2011/2010	86	135	139
2010/2009	83	132	133

المصدر: تقارير التنافسية العالمية 2009-2013.

2.3. واقع تطبيق اتفاقيات بازل في الجزائر: لم تشهد المنظومة المصرفية الجزائرية تطبيق قواعد الحيطة والحذر إلا بعد صدور قانون النقد والقرض سنة 1990، حيث نجد:

1.2.3. تطبيق اتفاقية بازلI في الجزائر: نصت المادة 92 من قانون النقد والقرض لسنة 1990 على أن بنك الجزائر هو من يفرض كل النسب على البنوك والمؤسسات المالية، كما نصت المادة 44 في "الفقرة ز" على أن مجلس النقد والقرض كسلطة نقدية يخول له تحديد الأسس والنسب التي تطبق على البنوك والمؤسسات المالية ولاسيما فيما يخص تغطية وتوزيع المخاطر والسيولة والملاءة. وفي ظل هذا الاتجاه نحو تطبيق قواعد الحيطة والحذر التي جاءت بها اتفاقية بازلI، أصدر بنك الجزائر النظام رقم 91-9 المؤرخ في 14 أوت1991 الذي حدد قواعد الحذر [36]، وتم الشروع في تطبيق قواعد الحيطة والحذر ابتداءً من الفاتح جانفي 1992. وتكملة لما سبق أصدر بنك الجزائر التعليمة رقم 74/ 94 في 29/ 11/ 1994 التي تولت تبيان أوزان المخاطر وكيفية حساب نسبة الملاءة.

عموما، فالنظام المصرفي الجزائري تأخر إلى غاية نهاية سنة 1999 لتطبيق اتفاقية بازلI، نظرا للمرحلة الانتقالية التي عرفها الاقتصاد الجزائري[37].

2.2.3. **واقع تطبيق اتفاقية** بازلII **في الجزائر**: في الفترة التي كانت الجزائر بصدد تطبيق اتفاقية بازلI، كان الاتجاه على المستوى الدولي يسير نحو تعديل هذه الاتفاقية للمرور إلى اتفاقية بازلII، حيث حاول بنك الجزائر مسايرتها من خلال:

أ. إصدار النظام رقم 02-03 المؤرخ في 14 نوفمبر 2002[38]، والمتضمن الرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية كخطوة أولية لتمهيد الأرضية لتطبيق اتفاقية بازلII، ويهدف كما جاء في مادته الأولى إلى تحديد مضمون الرقابة الداخلية التي يجب على البنوك والمؤسسات المالية إقامتها، وأهم ما جاء فيه:

- تعريف المخاطر التي تأخذها البنوك بعين الاعتبار وهي: خطر الاعتماد، خطر معدل الفائدة، خطر التسوية الناشئ عن عمليات الصرف، خطر السوق، خطر عملياتي وخطر قانوني؛
- المراقبة الداخلية المقصودة في هذا النظام هي قيام البنوك والمؤسسات بإنشاء ما يلي:

- **نظام مراقبة العمليات والإجراءات الداخلية: يهدف إلى معرفة مدى تطابق عمليات البنك مع مختلف الأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها، وكذا مراقبة مدى تقيدها بالإجراءات المتبعة في اتخاذ القرار المتعلق بالتعرض للمخاطر والتقيد بمعايير التسيير المحددة من قبل الجهاز التنفيذي في البنك... الخ؛**
- **تنظيم محاسبي ومعالجة المعلومات: ويهدف إلى التأكد من مدى مطابقة الأعمال المحاسبية في البنك أو المؤسسة المالية مع التنظيمات المعمول بها؛**
- **أنظمة تقييم المخاطر والنتائج: على البنوك إقامة أنظمة خاصة بتقدير وتحليل المخاطر وتكييف هذه الأخيرة مع طبيعة وحجم عملياتها بغرض توخي المخاطر، ووضع نظام لتقدير وتقييم مخاطر السوق ومخاطر معدل الفائدة والصرف في انتظار صدور القوانين التنظيمية التي تحدد كيفية حسابها؛**
- **أنظمة الرقابة والتحكم في المخاطر: وهي أنظمة يتم بنائها داخل البنك أو المؤسسة المالية بهدف رصد أخطار القروض ومعدل الفائدة و الصرف وذلك من خلال تقديرها ووضع حدود دنيا وقصوى لها...الخ؛**
- **نظام التوثيق والإعلام: وهو نظام مهمته رصد نتائج الرقابة الداخلية وتوثيقها ونشرها لمختلف الأطراف المهتمة بها.**

غير أن هذا النظام قلة من البنوك الجزائرية من عملت على تطبيقه، وقد عانت من نقائص وصعوبات كبيرة، خاصة ما تعلق بجانب تقييم ومتابعة المخاطر التي تواجهها[39].وحتى تستطيع البنوك أن تطبق المحور الثاني بطريقة سليمة، يجب أن تتبنى نظاما جيدا لإدارة المخاطر المصرفية

ومرتبطا ارتباطا وثيقا بأساليب المخاطر التي حددها الاتفاق في المحور الأول والتي يختار منها البنك ما يتناسب مع ظروفه والموارد البشرية والمادية المتاحة له.

ب. الرفع من الحد الأدنى لرأس مال البنوك والمؤسسات المالية: في إطار سعيه إلى تمتين وضعية البنوك الجزائرية أصدر مجلس النقد والقرض تنظيما يقضي برفع الحد الأدنى لرأس مال البنوك من 500 مليون دج إلى 2.5 مليار دج، والمؤسسات المالية من 100 مليون دج إلى 500 مليون دج[40]، حيث تقوم الدولة بتوفير رأس المال الإضافي للبنوك العمومية والبنوك الأم توفر الأموال اللازمة لفروعها في الجزائر بالنسبة للبنوك الخاصة.

رغم جهود بنك الجزائر لمسايرة بازلII غير أنه لم يطبق تعليماتها فيما يخص ترجيح المخاطر وتطوير نماذج لقياسها، لأنها تحتاج إلى تقنيات عالية لا تتوفر لدى أغلب البنوك الجزائرية. ولهذا يحاول بنك الجزائر حاليا الأخذ ببعض المستجدات التي جاءت بها بازل III.

3.2.3. الإجراءات المتخذة من قبل بنك الجزائر في إطار تطبيق بازلIII

الجزائر من الدول التي حاولت تطبيق قواعد بازلII ، مما ساهم في حماية الجهاز المصرفي وتحصين البنوك الجزائرية من آثار الأزمة المالية العالمية، إلا أن بنك الجزائر لم يكن بمعزل عن التطورات الحاصلة في مجال معايير الرقابة الدولية؛ حيث قام بعدة خطوات في سبيل تهيئة الأرضية المناسبة لتطبيق بازلIII ، تتمثل في:

أ. إصدار نظام الرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية رقم 11-08 المؤرخ في 28 نوفمبر 2011[41]، والذي يلغي أحكام النظام رقم 02-03 المؤرخ في 4 نوفمبر 2002، وأهم ما جاء به:

- **تعريف الرقابة الداخلية للبنوك:** نصت "المادة 3" منه على أن الرقابة الداخلية تتشكل من مجموع العمليات والمناهج والإجراءات التي تهدف على الخصوص إلى التحكم في النشاطات والسير الجيد للعمليات الداخلية؛ الأخذ بجميع المخاطر بما فيها المخاطر التشغيلية؛ احترام الإجراءات الداخلية والمطابقة مع الأنظمة والقوانين؛ الشفافية ومتابعة العمليات المصرفية وموثوقية العمليات المصرفية؛ والحفاظ على الأصول والاستعمال الفعال للموارد.

- **توسيع قاعدة المخاطر:** فلم يقتصر على المخاطر المعروفة، بل أدمج مخاطر السيولة، مخاطر ما بين البنوك، مخاطر الأطراف المقابلة في عمليات منح القروض...الخ.

إن هذا النظام جاء بأوامر صارمة وملزمة للبنوك والمؤسسات المالية بهدف تكوين أنظمة للرقابة الداخلية تمكنها من تقدير وتقييم مخاطرها بشكل موضوعي، وهو ما يعبر عن اهتمام بنك الجزائر بقضية الرقابة الداخلية وإدراكه بأنها تعتبر خط الدفاع الأول للتصدي للأزمات ومعالجة الانحرافات في أوانها.

ب. رفع الحد الأدنى لرأس المال: تماشيا مع تداعيات الأزمة المالية وبغية تعزيز صلابة النظام المصرفي الجزائري فقد تم إصدار التنظيم رقم 08-04 الصادر في 23 ديسمبر 2008 القاضي برفع الحد الأدنى لرأس مال البنوك إلى 10 مليار دج، والمؤسسات المالية إلى 3.5 مليار دج.

ت. فرض نسبة السيولة: عمل بنك الجزائر على إصدار النظام رقم 11 -04 المؤرخ في 24 ماي 2011 [42] والمتضمن تعريف وقياس وتسيير ورقابة خطر السيولة؛ نصت المادة الثالثة منه على أن البنوك والمؤسسات المالية ملزمة باحترام نسبة بين مجموع الأصول المتوفرة والممكن تحقيقها على المدى القصير والتزامات التمويل المستلمة من البنوك ومجموع الاستحقاقات تحت الطلب وعلى المدى القصير والالتزامات المقدمة، تسمى هذه النسبة بالمعامل الأدنى للسيولة، ويجب أن تكون أكبر من 100 ٪. وحسب المادة الرابعة منه فالبنوك ملزمة بتبليغ هذه النسبة لبنك الجزائر في نهاية كل ثلاثي، ابتداءً من 31 جانفي 2012 كما جاء في المادة الثامنة من التعليمة 07-2011 الصادرة في 21 ديسمبر 2011، التي تشرح كيفية حساب هذه النسبة، وبينت نماذج حساب مكوناتها، ومعاملات ترجيحها التي تعكس درجة سيولة الأصول، وإمكانية سحب الخصوم [43]. والملاحظ أن بنك الجزائر استعمل نسبة السيولة القصيرة الأجل، واعتمد على معاملات تتناسب طرديا مع درجة سيولة الأصل، تماشيا مع ما جاءت به بازلIII.

تعتبر الإجراءات المتخذة من قبل بنك الجزائر دليلا على نيته في تطبيق الاتفاقية، وهنا نتساءل عن الآثار المحتملة لها على النظام المصرفي الجزائري.

المحور الرابع. الآثار المحتملة لتطبيق اتفاقية بازلIII على المنظومة المصرفية الجزائري

يمكن حصر أهم الآثار المتوقعة لتطبيق اتفاقية بازلIII على النظام المصرفي الجزائري في النقاط الأساسية التالية:

إن التأخر في تطبيق اتفاقية بازلI ومن ثمة بازلII، يعني أن البنوك الجزائرية لم تطبق بعد التقنيات والطرق المتضمنة فيها، وبالتالي ستجد صعوبات في التأقلم معها، على عكس البنوك الخاصة أين سيكون الوضع أحسن لأنها فروع لبنوك أجنبية طبقت اتفاقية بازلII وستستفيد من خبرتها؛

أ. مستوى كفاية رأس المال في البنوك الجزائرية يعتبر مقبولا، بغض النظر عن كيفية حسابها، فهي أكبر من النسبة الدنيا، وهي في البنوك الخاصة أكبر من العمومية؛ لسيطرة هذه الأخيرة على حصة الأسد من القروض ما يُعَظّم من مخاطرها. أما البنوك الخاصة فرأسمالها صغير وقروضها محدودة ما يعني ضعف مخاطرها:

الجدول 05: تطور نسبة كفاية النظام المصرفي الجزائري **الوحدة**: ٪

السنة	الملاءة الإجمالية	ملاءة البنوك العمومية	ملاءة البنوك الخاصة
2008	16.54	15.97	20.24
2009	21.78	19.10	35.26
2010	23.31	21.78	29.19
2011	24	–	–

المصدر: التقارير السنوية لبنك الجزائر (2009-2011).

ومنه، فتطبيق بازلIII سيخفض نسبة كفاية رأس المال الكلية، ولكن درجة الانخفاض ستكون في البنوك العمومية أكبر بسبب:

تطبيق أوزان لترجيح المخاطر تتناسب واتفاقية بازلIII يزيد من قيمة المخاطر التي تدفع نسبة الملاءة للانخفاض، خاصة إذا استمر عدم وجود هيئة لتنقيط البنوك، وسيطرتها على أكبر حصة من القروض؛

إعادة تعريف رأس المال وفق اتفاقية بازلIII يعني أن البنوك الجزائرية سوف تكون بحاجة لرؤوس أموال إضافية، علما أن هناك فارق بين رؤوس أموال البنوك العمومية والخاصة. وإذا كانت هذه الأخيرة تتوقف قدرتها على زيادة رأس المال على ما ستخصصه لها بنوكها الأم، فإن البنوك العمومية سيقع عبء زيادة رأسمالها على الخزينة العمومية.

الجدول 06: تطور رأس المال في بعض البنوك الجزائرية

الوحدة: مليار دج

البنك	2009	2010
[illegible]	41.6	41.6
[illegible]	24.5	24.5
[illegible]	29.3	48
[illegible]	10	10
[illegible]	10	10
[illegible]	10	10

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على التقارير السنوية للبنوك(2009-2011).

ب. قيمة الرافعة المالية في البنوك العمومية أكبر منها في البنوك الخاصة، وهذا نتيجة ميل البنوك العمومية إلى توزيع القروض على مختلف المؤسسات، خاصة العامة، في إطار تمويل برامج الإنعاش الاقتصادي، بينما قروض البنوك الخاصة محدودة. وقيمة الرافعة المالية في البنوك العمومية تزايدت حتى سنة 2007، ثم تناقصت، بينما كانت متناقصة في البنوك الخاصة. كما أنها أقل من المعدل الذي جاءت به اتفاقية بازلIII وهو 33.33 مرة:

الجدول 07: تطور الرافعة المالية في البنوك العمومية والخاصة بالجزائر

البيان	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
البنوك العمومية	17	17	18	23	27	25	21	18
البنوك الخاصة	14	14	11	9	9	8	7	5

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على التقرير السنوي لبنك الجزائر 2005/ 2010.

وبالتالي، فإن تطبيق هذه الاتفاقية لن يكون له الأثر الكبير على قيمة الرافعة المالية، لا سيما لدى البنوك الخاصة. فاستخدام صيغة بازلIII في حسابها وأخذ العناصر خارج الميزانية سيدفعها للانخفاض نظرا لمحدودية الفرص الاستثمارية وارتفاع نسبة البنود خارج الميزانية كما يبينه الجدول رقم 08 الموالي:

الجدول 08: نسبة العناصر خارج الميزانية لأصول الميزانية في بعض البنوك الجزائرية

الوحدة:٪

البنك	2008	2009	2010
BNA	-	82.15	27.21
BEA	-	-	20
CPA	-	72.58	50
SGA	49.99	76.31	-
ABC	-	20.48	23.09

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على التقارير السنوية للبنوك المعنية(2008-2010)

فرض نسبة السيولة المتضمنة في اتفاقية بازلIII لن يكون له الأثر الكبير على البنوك الجزائرية لأنها تعرف فائضا في السيولة، باعتراف بنك الجزائر في مختلف تقاريره منذ سنة 2002 وإلى غاية سنة

2011. والسيولة الفائضة ناتجة عن إيداع المؤسسات البترولية وادخار العائلات، وفي الجانب المقابل لا توجد طلبات تمويل مكافئة. وهذه الزيادة في سيولة البنوك ستغذي الضغوط التضخمية لأنها تشكل طلبا.

الجدول 09: فائض السيولة في النظام المصرفي الجزائري

الوحدة: مليار دج

البيان	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الودائع الكلية-القروض الكلية	1621.43	2313.6	2547.7	2061.6	2019.87	3008.3

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على الجدول 03

ث. تطبيق اتفاقية بازلIII، خاصة تصميم نظام الرقابة الداخلي وتحسين إدارة المخاطر بالبنوك، سيخفض نسبة الديون المتعثرة. هذه النسبة، وإن كانت تتأثر بوتيرة النشاط الاقتصادي؛ حيث أن احتمالات عدم سداد القروض تزداد مع تراجع النشاط الاقتصادي، فإن الأرقام المدرجة في الجدول(10) الموالي تبين أنها كانت مرتفعة خاصة بالنسبة للبنوك العمومية مما انعكس سلبا على ربحيتها.

الجدول 10: تطور نسبة القروض المتعثرة في البنوك الجزائرية

الوحدة: مليار دج

البيان	2006	2007	2008	2009	2010	2011
القروض المتعثرة	90.8	94.9	94.8	54.53	298.59	194.60
حجم القروض الكلية	1994.9	2298.6	2708.9	3139.63	3565.3	3919.3
نسبة التعثر٪	4.55	4.13	3.5	1.74	8.37	4.97

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على تقارير بنك الجزائر (2006-2011).

ح. إن تطبيق بازلIII لن يكون له أثر كبير على تغيير نمط نشاط البنوك الجزائرية، فهي لا تتعامل في الابتكارات المالية، كما أن تعاملاتها في السوق المالي محدودة لغياب سوق مالي نشط وفعّال.

مما تقدم نستنتج أن خصائص النظام المصرفي الجزائري تجعله لا يتأثر بشكل سلبي وكبير باتفاقية بازلIII، إلا أنه يمكن للنظام المصرفي الجزائري أن يستغل فرصة تطبيقها للخروج من دائرة التخلف ويساهم بفعالية في التنمية الاقتصادية باغتنام هذه الفرصة لتطوير أساليب ونظم عمله.

الخاتمة

تعتبر اتفاقية بازلIII محاولة للاستفادة من الدروس المستقاة من الأزمة المالية الأخيرة، ولهذا صممت لجنة بازل اتفاقيتها الجدية بالشكل الذي يعزّز صلابة النظام المصرفي ويزيد من تحمله للأزمات. فأدخلت تعديلات مست المتطلبات الرأسمالية ووسعت من المخاطر التي تتعرض لها البنوك..الخ. بالنسبة للنظام المصرفي الجزائري فقد طبق اتفاقية بازلI متأخرا وفي الوقت الذي دخلت فيه اتفاقية بازلII حيز التطبيق؛ وهو ما جعله لا يلتزم بها رغم بعض الخطوات التي قام بها في سبيل ذلك. حاليا يواجه النظام المصرفي تحديا وفرصة في آن واحد؛ فالاتفاقية صعبة التطبيق لكنها تحمل له فرصة لتطوير نفسه. كما أن بازلIII لن يكون لها الأثر الكبير على البنوك نظرا لسيطرة الدولة عليها، وانغلاقها على نفسها. وبالتالي فهي بعيدة عن تقلبات الأسواق المالية الدولية، كما أنها بعيدة عن التعامل في الابتكارات المالية وتعاني من فائض في السيولة، وهو مؤشر في غير صالح النظام المصرفي الجزائري لإخفاقه في توظيف موارده في بلد يحتاج إلى استثمارات ضخمة للخروج من دائرة التخلف.

وبالتالي نصل لتأكيد الفرضيات التي انطلقنا منها:

- التعديلات التي جاءت بها اتفاقية بازلIII تهدف إلى تعزيز قدرة البنوك على مواجهة الأزمات؛
- تطبيق النظام المصرفي لاتفاقية بازلIII يشكل تحديا وفرصة له في آن واحد؛
- انعكاسات تطبيق اتفاقية بازلIII على النظام المصرفي الجزائري لن تكون حادة نظرا لخصائص المنظومة المصرفية الجزائرية.

1.6. **النتائج**: من خلال هذه الدراسة توصلنا للنتائج التالية:

- اتفاقية بازلII جاءت لتدعم متانة وصلابة النظام المصرفي، عن طريق توسيع قاعدة المخاطر المأخوذة بعين الاعتبار؛
- لاتفاقية بازلII دور في إحداث الأزمة المالية؛ بإهمالها لبعض المخاطر وسوء تطبيق البنوك لتوصياتها؛
- التعديلات التي جاءت بها اتفاقية بازلIII استنبطت من دروس الأزمة المالية، وتهدف لتحصين المراكز المالية للبنوك وحمايتها من أزمات مالية جديدة، ولهذا عملت على:
  - تعزيز كمية ونوعية رؤوس الأموال اللازمة لمواجهة المخاطر المحتملة؛

- تعزيز احتياطيات البنوك لمواجهة أية تقلبات ناتجة عن دورية النشاط الاقتصادي؛
- توسيع أنواع المخاطر خاصة المتعلقة بالابتكارات المالية؛
- تعزيز سيولة البنوك على المدى القصير والطويل؛
- وضع سقف لأثر الرافعة المالية بغية التحكم في حجم الائتمان.

– تطبيق اتفاقية بازلIII من المتوقع أن تكون لها آثارا سلبية على النظام المصرفي، خاصة في بداية تطبيقها، حيث تؤدي إلى:

- انخفاض القيمة السوقية لأسهم البنوك نتيجة زيادة المعروض منها لتلبية المتطلبات الإضافية لرأس المال؛
- الحد من ربحية البنوك نتيجة تراجع نشاط الإقراض فيها وكذا احتجاز مبالغ إضافية من السيولة؛
- الحد من نشاط البنوك في مختلف الابتكارات المالية سواء في الأسواق المنظمة أو غير المنظمة.

– المنظومة المصرفية الجزائرية سجلت تأخرا كبيرا في الالتزام ببازلI، غير أن نسبة كفاية رأس مال النظام المصرفي كبيرة، وهي في البنوك الخاصة أكبر من العمومية؛

– حاول بنك الجزائر أن يطبق بازلII من خلال رفع الحد الأدنى لرأسمال البنوك وإصدار نظام الرقابة الداخلية ، إلا أنه لم يطبق في كل البنوك؛

– إن إصدار نظام الرقابة الداخلية بشكل أكثر تفصيلا وصرامة، وكذا رفع الحد الأدنى لرأس مال البنوك والمؤسسات المالية يجسد مسعى بنك الجزائر لتطبيق بازل III ؛

– نظرا لعدم تطبيق بازلII ستجد البنوك الجزائرية صعوبة كبيرة في استيعاب وتطبيق التقنيات الواردة في بازل III ؛

– من المتوقع أن لا يؤثر تطبيق بازل III بشكل سلبي على النظام المصرفي الجزائري وذلك راجع لما يلي:

- سيطرة الدولة عليه، ومنه فنشاط الإقراض لن يتأثر لأن القروض تمنح بقرارات إدارية في البنوك العمومية؛
- الجهاز المصرفي الجزائري يعرف فائضا في السيولة، ومنه فلن يعاني أزمة سيولة على المدى القصير والمتوسط؛
- الرافعة المالية في البنوك الجزائرية منخفضة مقارنة مع توصيات بازل III ، ومنه لن يكون هناك أثر سلبي على حجم القروض الممنوحة.

– الانخفاض في معدل كفاية رأس المال نتيجة تطبيق بازل III من المتوقع أن يمس البنوك العمومية بالدرجة الأولى لارتفاع درجة مخاطرها؛

– إن تطبيق النظام المصرفي لاتفاقية بازل III سيشكل له فرصة لتطوير ذاته، سواء بالنسبة للبنوك العمومية أو الخاصة، وذلك بتطوير أساليب الرقابة الداخلية ونشر ثقافة إدارة المخاطر والتقليل من نسبة القروض المتعثرة...الخ.

التوصيات: نختم هذه الدراسة بالتوصيات التالية:

– المضي قدما في تطبيق اتفاقية بازل III على مستوى البنوك الجزائرية وذلك حتى لا تكون بمعزل عن التطورات الدولية، ولعل إسراع بنك الجزائر في إنشاء هيئة تنقيط محلية من أكثر الأمور تشجيعا في هذا الجانب؛

– عدم اقتصار تركيز بنك الجزائر على العلاقة الميكانيكية المعروفة بمعدل الملاءة، وإنما يجب أن يكون هدفه منصبا كذلك على مراقبة عمليات البنوك والتأكد من مصداقية بياناتها، وحرصه على زيادة مستوى إفصاحها؛

– استغلال البنوك الجزائرية فرصة تطبيق هذه الاتفاقية للخروج من نفق التخلف بتحديث أساليب عملها، وزيادة مستوى توظيفاتها، وتنويع منتجاتها، والاهتمام بإدارة المخاطر، وتطوير إطاراتها البشرية.

الهوامش

[1] . International Convergence of Capital Measurement and Capital Standards, Basel Committee on Banking Supervision, June 2006, pp.12-203.

[2] . انظر: بوحيضر رقية ولعرابة مولود، واقع تطبيق البنوك الإسلامية لمتطلبات بازلII. مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي، م23،ع2، 2010، ص ص.24-26؛ موسى عمر مبارك أبو محيميد، مخاطر صيغ التمويل الإسلامي وعلاقتها بمعيار كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية من خلال معيار بازلII. رسالة دكتوراه غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، 2008، ص ص. 32-41.

[3] . بوراس أحمد وعياش زبير، المعايير الدولية للرقابة المصرفية وتطبيقاتها على الأنظمة المصرفية للدول النامية. مجلة العلوم الإنسانية، عدد27، جوان 2007، جامعة منتوري قسنطينة، ص ص. 171-175.

[4] .Michel Pebereau, « les enjeux de la réforme du ratio de solvabilité », revue d'économie financière, n°73, volume 4-2003, p .130-131 .

[5] . **Réponse du Comité de Bâle à la crise financière : Rapport au groupe des vingt, octobre 2010. (www.BIS.org)**

[6] . ***Panayotis Gavras,* le B. A.-BA DES NOTES. Finances & Développement Mars 2012, pp. 34-37.**

[7] . **بن نعمون حمادو، طبيعة الإصلاحات المالية والمصرفية في أعقاب الأزمة المالية 2008، مداخلة في ملتقى الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، 20-21 أكتوبر 2009، ww.fseg.univ-setif.dz.**

[8] . **فوزي عبد الرزاق، جذور وتداعيات الأزمة المالية الراهنة على الاقتصاد العالمي. مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، العدد العاشر، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، 2009، ص ص. 366-367.**

[9] . **عبد الله محمد العبيدان، تأثير أنشطة البنود خارج الميزانية العمومية في كفاءة البنوك التجارية. مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة، م20، ع2006،1، ص ص.35-71.**

[10] . انظر:

- Basel III: International framework for liquidity risk measurement, standards and monitoring. Basel Committee on Banking Supervision. December 2010, www.bis.org.
- Basel III: A global regulatory framework for more resilient banks and banking systems. Basel Committee on banking Supervision. December 2010, (rev June 2011), www.bis.org.

[11] . Basel III: A global regulatory framework for more resilient banks and banking systems, op.cit. pp. 12-21.

[12] . **Ibid, pp. 21-27**.

[13] . **Ibid, pp. 54-57.**

[14] . **Ibid, pp.57-60.**

[15] . **Ibid, pp.29-46**.

[16] . International Convergence of Capital Measurement and Capital Standards. Basel Committee on Banking Supervision June 2006, p.36.

[17] . **Basel III: A global regulatory framework for more resilient banks and banking systems, op.cit. p. 45**

[18] . اختبارات الضغط، إضاءات: نشرة توعوية يصدرها البنك المركزي الكويتي. العدد الخامس، ديسمبر 2010، معهد الدراسات المصرفية، الكويت.

[19] . **Basel III: A global regulatory framework for more resilient banks and banking systems, op.cit, pp.46-47.**

[20] . Frédéric Hache, Bâle 3 en 5 questions: des clefs pour comprendre la réforme. Finance Watch, mai 2012, pp.4-5.

[21] . **Basel III: A global regulatory framework for more resilient banks and banking systems, op.cit. pp.61-63.**

[22] . Basel III: International framework for liquidity risk measurement, standards and monitoring, op.cit. pp. 3-8.

[23] . Ibid, pp. 8-9.

[24] .Ibid, pp. 12-25.

[25] . **Ibid, pp. 25-27.**

[26] . **Ibid, pp.28-31.**

[27] . **Ibid, pp.31-41.**

[28] . **Bâle III : les impacts à anticiper. KPMG, Financial services, mars2011, www. Kpmg. com, p.5.**

[29] . **Frédéric Hache, op. cit. p. 8.**

[30] .Daniele Nouy, Le risque souverain est-il correctement traité par la réglementation financière ? Banque de France• Revue de la stabilité financière, N° 16, Avril 2012, pp.109-110.

[31] . **Dominique Perrut, la régulation financière après la crise des « Subprimes » : quelles leçons et quelles réformes. Question d'Europe n°246, 2 juillet 2012, pp. 3-4.**

[32] . بورمة هشام، النظام المصرفي الجزائري وإمكانية الاندماج في العولمة المالية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، 2009/2008، ص ص. 01-54.

[33] . انظر: عبد الرحمن مغاري، انعكاسات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الجزائري؛ عماري عمار وفالي نبيلة، الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على بعض مؤشرات الاقتصاد الجزائري. مداخلات ملتقى الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، 20-21 أكتوبر 2009، www.fseg.univ-setif.dz.

[34] . انظر: غيشي عبد العالي، شمام عبد الوهاب، قياس جودة الخدمات المصرفية في مدينة قسنطينة- الجزائر- دراسة ميدانية. أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الأول، جوان 2007، ص ص. 101-121؛ شيروف فضيلة، أثر التسويق الالكتروني على جودة الخدمات المصرفية، دراسة حالة بعض البنوك في الجزائر. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قسنطينة 2010/2009.

[35] . **www.thebankerdatabase.com.**

[36] . **الجريدة الرسمية عدد 24 السنة 29 الصادرة في 24 رمضان 1412 الموافق 29 مارس 1992، ص ص. 737 -738.**

[37] . سليمان ناصر، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية في ظل المتغيرات الدولية الحديثة مع دراسة تطبيقية حول علاقة بنك البركة الجزائري ببنك الجزائر. الطبعة1، مكتبة الريام، الجزائر، 2006، ص ص. 280-287.

[38] . **الجريدة الرسمية العدد 84، السنة 39، 14 شوال 1423 الموافق 18 ديسمبر 2002، ص ص. 25-31.**

[39] . انظر: بوطورة فضيلة، دراسة وتقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية في البنوك، دراسة حالة الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي- بنك. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة المسيلة، 2007/2006، ص ص. 171-197؛ بوراس أحمد، عياش زبير، الجهاز المصرفي الجزائري في ظل التكيف مع المعايير الدولية للرقابة المصرفية. مجلة العلوم الإنسانية، العدد30، المجلد ب،جامعة منتوري، قسنطينة، ديسمبر 2008، ص ص. 231-236.

[40] . **النظام 04-01 الصادر في 14 مارس 2004.**

[41] . الجريدة الرسمية رقم 47 السنة 48 الصادرة في 11 شوال 1433الموافق 29 أوت 2012.

[42] . **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 54 السنة 48، 4 ذو القعدة 1432 الموافق 2أكتوبر 2011.**

[43] . **انظر التعليمة 07-2011 الصادرة في 21 ديسمبر 2011 في الموقع www.bank-of-algeria.dz .**